



صندوق النقد الدولي

بيان صحفي رقم 13/184

واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431

للتنشر الفوري

الولايات المتحدة الأمريكية

20 مايو 2013

بيان بعثة صندوق النقد الدولي في ختام مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية

قام فريق من صندوق النقد الدولي بقيادة السيد تيم كالن، رئيس بعثة الصندوق إلى المملكة العربية السعودية، بعقد مناقشات مع المسؤولين السعوديين في إطار مناقشات المادة الرابعة خلال الفترة من 5 إلى 18 مايو 2013. وفي ختام هذه الزيارة، أدلى السيد تيم كالن بالبيان التالي:

"كانت المملكة العربية السعودية من أفضل الاقتصادات أداءً ضمن مجموعة العشرين في السنوات القليلة الماضية، حيث سجل نمو إجمالي الناتج المحلي معدلًا متوسطًا جاء في المرتبة الثالثة بعد الصين والهند في الفترة 2008-2012. كذلك حققت المالية العامة مركزًا بالغ القوة، مسجلة أدنى نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي وأعلى أرصدة المالية العامة بين اقتصادات المجموعة. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يحقق القطاع الخاص غير النفطي معدل نمو قدره 7.6% في عام 2013، استمرارًا للنمو القوي الذي تحقق في السنوات الأخيرة. ومن المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي 4.4%. وترجع هذه التوقعات إلى ترجيح انخفاض الناتج النفطي هذا العام عن المستوى المتوسط لعام 2012، وما يبدو من تباطؤ وشيك في معدل نمو الإنفاق الحكومي. وقد سجل التضخم بعض الارتفاع منذ منتصف 2012 بسبب ارتفاع أسعار الغذاء وزيادة الأسعار في المطاعم والفنادق ووسائل النقل، لكنه يظل محكومًا عند مستوى 4% تقريبًا. ويرجح الصندوق أن يؤدي تراجع الناتج النفطي وأسعار النفط إلى فوائض أقل في المالية العامة والحساب الجاري في عام 2013، ولكنها تظل فوائض كبيرة.

"وتقوم المملكة العربية السعودية بدور نظامي في الاقتصاد العالمي من خلال مساهمتها في استقرار سوق النفط العالمية. وتمشيا مع هذا الدور، قامت المملكة بزيادة إنتاجها النفطي في عامي 2011 و 2012، مما ساعد على وقاية النمو العالمي من التأثير سلبًا بالاضطرابات التي أصابت إمدادات النفط من البلدان الأخرى. وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط، تقدم المملكة مساعدات مالية سخية، كما أن التحويلات الكبيرة من العاملين فيها تمثل مصدرا مهما لتدفقات الدخل إلى بلدان المنطقة وبلدان جنوب آسيا.

"ويمثل الشباب نسبة كبيرة من سكان المملكة، كما أن مستوياتهم التعليمية في ارتفاع مستمر. ولما كان هؤلاء الشباب على أعتاب سن العمل، فإن هناك فرصة كبيرة سانحة لتعزيز النمو وزيادة ارتفاع مستويات المعيشة. وستكون هناك تحديات أيضا من حيث زيادة فرص العمل ومعالجة احتياجات الإسكان، وإدارة الطلب على الموارد الطبيعية للبلاد. وهناك إصلاحات جارية لمعالجة هذه التحديات.

"ومن المفهوم أن من أهم أولويات الحكومة توفير المزيد من فرص التوظيف للمواطنين في سن العمل الذين تتزايد أعدادهم بشكل مطرد. وهناك عدد من المبادرات الجارية لزيادة توظيفهم في القطاع الخاص وتقديم المساعدة للباحثين عن عمل. وفي نهاية المطاف، ستطلب زيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص الجمع بين تخفيض الاعتماد على وظائف القطاع العام واتخاذ إجراءات لزيادة تنافسية العمالة السعودية في القطاع الخاص، وهو ما يشمل استمرار الجهود للنهوض بالتعليم والتدريب، والتوسع في الفرص المتاحة للنساء. ومن المهم الحفاظ على قوة النمو في القطاع الخاص لضمان الاستمرار في استحداث فرص عمل جديدة. وتستثمر الحكومة في البنية التحتية للاقتصاد وخاصة في قطاع النقل، كما تواصل اعتماد عدد من الإجراءات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

"ومع تزايد عدد السكان، من المرجح أن تستمر الزيادة القوية في مستوى استهلاك الطاقة محليا. وتواجه الحكومة هذه الزيادة في الاستهلاك بتحسين كفاءة استخدام الطاقة وإيجاد مصادر طاقة بديلة. ومع ذلك، يرجح الصندوق أن تحتاج المملكة إلى رفع أسعار الطاقة بالتدرج لكبح زيادة الاستهلاك المحلي. وتشير التجارب الدولية في إصلاح أسعار الطاقة إلى ضرورة مراعاة التخطيط الجيد والتسلسل السليم في إجراءات الإصلاح، مع تزويد الجمهور بمعلومات واضحة عنها. ومن الضروري أيضا تنفيذ إجراءات مخففة لحماية أصحاب الدخل المنخفضة من تأثيرها.

"وينبغي أن تظل سياسات الاقتصاد الكلي متنبهة لأي دلائل على بدء زيادة الضغوط التضخمية بسبب استمرار النمو الاقتصادي القوي. وتبدو سياسة المالية العامة التي تنتهجها الحكومة مهيأة على النحو الملائم لإبطاء معدل الإنفاق هذا العام بعد زيادات الإنفاق الكبيرة في عامي 2011 و 2012، وهو ما سيساعد على احتواء ضغوط الطلب. وإذا ما ارتفع التضخم بدرجة أكبر من المتوقع أو ظهرت دلائل على اختناقات في العرض، فسيتعين إما تعديل السياسة الاحترازية الكلية أو إبطاء تنفيذ مشروعات الإنفاق الرأسمالي.

"ويلاحظ أن مركز المالية العامة على درجة كبيرة من القوة. ففي السنوات الأخيرة، حققت الحكومة فوائض كبيرة في الموازنة، وخفضت الديون إلى مستويات بالغة الانخفاض، وتمكنت من بناء رصيد كبير من الأصول المالية. وبالإضافة إلى ذلك، حدث تحسن كبير في إدارة الموازنة. ونظرا لهذا المركز القوي، أصبح الوقت ملائما للنظر في إجراء مزيد من الإصلاحات في المالية العامة. وفي هذا السياق، نشجع الحكومة على زيادة تطوير أدوات المالية العامة، بما في ذلك الأدوات المستخدمة في التعامل مع عدم اليقين بشأن أسعار النفط."